باب اللغة العربية:

1. دور السياق في إنتاج دلالة الروابط الحرفية

The Role of Context in Producing the Meaning of Grammatical Connectives

بقلم:عباس بسام زعيتر

طالب دكتوراه في الجامعة الاسلامية

قسم اللغة العربية وآدابها مسار لغوي ألسني

Abbass Bassam zaiter

PhD candidate at the Islamic University

Department of Arabic Language and Literature, Linguistics Track

Zaiterabass322@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2026 /5/21 تاريخ القبول: 2026/5/29 تاريخ النشر: 2026/6/25

الملخص:

يتناول هذا البحث دور السياق في تحديد دلالة الروابط الحرفية في اللغة العربية، مثل:

الواو، الفاء، ثم، لكن، وحروف الجر. ويُبرز أن هذه الروابط لا تمتلك دلالة ثابتة بذاتها، وإنما تتحدد معانيها وتتنوع وفق السياق الذي ترد فيه، سواء أكان سياقًا لغويًا داخل النص أم سياقًا تداوليًا مرتبطًا بالمقام التخاطبي.

فالحرف الواحد قد يؤدي وظائف دلالية متعددة؛ فالواو قد تفيد العطف أو الحال أو القسم، بينما قد تدل الفاء على السببية أو التعقيب، ولا يمكن تمييز هذه الدلالات إلا من خلال تحليل السياق المحيط بها.

كما يوضح البحث أن الروابط الحرفية تؤدي دورًا محوريًا في تحقيق الاتساق والانسجام النصي، إذ تسهم في ربط الجمل وتحديد العلاقات الدلالية بينها، مثل العلاقة السببية والنتيجة والتعارض وغيرها. ومن ثمّ، فإن فهم النصوص لا يتحقق إلا من خلال إدراك هذه الروابط في سياقاتها المختلفة وتحليل وظائفها الدلالية.

الكلمات المفتاحية: الحقيقة اللغوية؛ السياق؛ الروابط الحرفية؛ الدلالة؛ الاتساق النصي؛ الانسجام النصي؛ الحرف والسياق.

Abstract:

This study examines the role of context in determining the meaning of functional particles in Arabic, such as wa (and), fa (then/so), thumma (then), lakin (but), and prepositions. It highlights that these particles do not possess fixed inherent meanings; rather, their semantic values are determined and diversified according to the context in which they occur, whether a linguistic context within the text or a pragmatic context related to the communicative situation.

A single particle may perform multiple semantic functions; for instance, wa may express coordination, circumstantial meaning, or oath, while fa may indicate causality or sequential order. Such distinctions can only be identified through careful analysis of the surrounding context.

The study further demonstrates that functional particles play a pivotal role in achieving textual cohesion and coherence, as they connect clauses and clarify the semantic relations between them, such as causality, consequence, and contrast. Therefore, the comprehension of texts cannot be fully achieved without considering these particles within their

contextual settings and analyzing their semantic functions.

Keywords: linguistic truth; context; functional particles; semantics; textual cohesion; textual coherence; particle and context.The Linguistic Nature of Context.

المقدمة:

ارتبط علم الدلالة بعلم النحو ارتباطًا وثيقًا منذ أن اتجهت اللغة الإنسانية إلى أداء وظيفتها التواصلية القائمة على نقل المعنى وإنتاجه؛ إذ لا يتحقق الفهم الصحيح للنصوص إلا عبر التكامل بين البنية النحوية والبنية الدلالية، بحيث لا يُتصوَّر نحوٌ دون دلالة، ولا دلالة دون نحو. وقد كان البحث في طبيعة المعنى قديمًا، حيث أسهم الفكر اليوناني إسهامًا بارزًا في بلورة مفاهيم لغوية لها صلة مباشرة بعلم الدلالة، كما يظهر في حوارات أفلاطون مع أستاذه سقراط حول العلاقة بين اللفظ ومعناه **(منقور عبد الجليل، 2001، ص. 15)**.

ولم تكن فكرة السياق مستحدثة في الدراسات اللسانية الغربية، بل جاءت امتدادًا لجهود عربية أصيلة أسهمت في تأسيس هذا المفهوم وتطويره، وعلى رأسها جهود عبد القاهر الجرجاني الذي أولى عناية خاصة لمفهوم «النَّظم» في كتابه دلائل الإعجاز، حيث ربط بين المعنى والسياق من خلال علم المعاني القائم على مراعاة مقتضى الحال، أي مطابقة الكلام لمقتضيات المقام.

ومع تطور الدراسات التفسيرية للقرآن الكريم، برز الاتجاه العقلي واللغوي في تحليل النصوص، كما اختلف النحاة في تصنيف حروف المعاني وتحديد وظائفها، حيث انطلق بعضهم إلى جمعها وحصر دلالاتها وبيان أحكامها. وقد أكد ابن هشام في مغني اللبيب أن معظم الروابط اللغوية تؤدي وظائف نحوية ودلالية متعددة تسهم في إنتاج المعنى وتعدده.

وعند النظر في طبيعة الروابط اللغوية، يتضح أن دلالتها تتحدد وفق وظائفها السياقية، إذ تكتسب هذه الروابط قيمًا دلالية لا يمكن استنباطها إلا من خلال التحليل والتأويل في سياقها النصي. فلا قيمة نحوية أو دلالية لهذه العناصر خارج السياق الذي يمنحها وظائفها، ويمنح النص في المقابل وحدته واتساقه، الأمر الذي يجعل العلاقة بين حروف المعاني والسياق علاقة جوهرية متجذرة تقوم على التلاحم بين أجزاء الخطاب.

من ثمّ، يحتاج البناء اللغوي إلى عناصر ربط تعمل على إحكام تماسك النصوص وتلاحمها، وهو ما يُعرف بالربط أو التعليق، الذي يهدف إلى بيان العلاقات بين مكونات الجملة المتماسكة، بحيث تأتي خالية من الغموض والالتباس، لأن كل عنصر فيها يؤدي وظيفته داخل النسق العام. ويظهر هذا بوضوح في النصوص الأدبية، حيث تُسهم أدوات الربط في تحقيق الاتساق النحوي والدلالي، وقد تتنوع وظائفها بين الربط في الجمل الاسمية والفعلية، مع تأثيرها الإعرابي والدلالي في النص.

بذلك يتضح أن نظام الربط يُعد من الركائز الأساسية في بناء اللغة، إذ لا تتضح أهميته إلا من خلال البنية اللغوية ذاتها، باعتباره العنصر الذي يؤسس للتماسك النصي، ويمنح اللغة حيويتها بوصفه خلية إنتاج المعنى في الخطاب. فاللغة لا تكون ذات فاعلية تواصلية إلا من خلال هذا النظام، سواء أكان الربط معنويًا يُدرك عبر العلاقات الدلالية، أم لفظيًا محسوسًا يوضح العلاقات بين أجزاء الكلام ويزيل ما قد يعتريه من غموض أو لبس.

أولاً: الحقيقة اللغوية للسياق:

1. السياق لغة:

يرجع لفظ السياق إلى الجذر اللغوي (س و ق)، وهو مصدر الفعل: ساق يسوق سوقًا وسياقًا. وقد ورد في لسان العرب أن السياق يدل على معنى التتابع والاتصال في الحدث وتواليه (**ابن منظور، 1992**).

وفي كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي، وردت إشارات إلى معنى السياق في سياقات متعددة، منها قوله في دلالة الموت: إن "السياق" يُفهم في معنى النزع والتتابع، كما في وصف حالات الاحتضار، إضافة إلى استعمالات أخرى مرتبطة بالدلالة الحركية المتتابعة في اللغة (**الفراهيدي، 2002، ص. 190**).

كما جاء في أساس البلاغة للزمخشري أن من المجاز قولهم: "فلان يسوق الحديث أحسن سياق"، أي يُجريه على نحو متصل ومتتابع، كما يشير إلى أن "سباق الكلام" هو تتابعه وتواليه في نسق واحد (**الزمخشري، 1998، ص. 484**).

وعليه، يتبين أن الدلالة المحورية للجذر اللغوي (س و ق) تدور حول معاني التتابع، والتوالي، والاتصال، والتسلسل، وهو ما يعكس طبيعة السياق بوصفه بنية لغوية قائمة على انتظام العناصر وترابطها في سيرورة واحدة.

2. السياق في الإصطلاح القديم والحديث:

2.1 السياق في الإصطلاح القديم:

استعمل اللغويون القدامى، مثل:

السيوطي، والقرطاجني، والقزويني، والجرجاني، وغيرهم، مصطلحات قريبة من مفهوم السياق، وعلى رأسها «السباق» و«اللحاق»، إلا أنهم لم يقدموا تعريفًا اصطلاحيًا جامعًا ودقيقًا له، بل وردت إشاراته متناثرة في كتبهم يمكن من خلالها استجلاء ملامح هذا المفهوم.

فقد قال السيوطي في معرض حديثه عن التفسير: «وعليه مراعاة المعنى الحقيقي والمجازي، ومراعاة التأليف، والغرض الذي سيق له الكلام» (**السيوطي، 1974، ص. 227**).

كما عرّف بعض البلاغيين «قرينة السياق» بأنها: «ما يُفهم من سابق الكلام أو لاحقه مما يدل على المقصود»**(العطار، ص. 30)**، وهو تعريف يُبرز الوظيفة التفسيرية للسياق في تحديد الدلالة.

وتتجلى أهمية السياق بوضوح في القاعدة البلاغية الشهيرة: «لكل مقام مقال» أو «لكل كلمة مع صاحبتها مقام» **(القزويني، 1993، ص. 43)**، وهي قاعدة تؤكد أن المعنى لا ينفصل عن مقامه التداولي.

وقد تطور هذا التصور بشكل أعمق عند عبد القاهر الجرجاني، الذي أحدث نقلة نوعية في التفكير اللغوي من خلال نظرية النظم، حيث أكد أن الألفاظ المفردة ليست إلا مواد خامًا، إذ يقول إن «الألفاظ المفردة هي أوضاع اللغة، لم توضع لتُعرف بها معانيها في أنفسها، ولكن ليُضم بعضها إلى بعض» **(الجرجاني، 2001، ص. 539)**.

من ثمّ، فإن البلاغة عند هؤلاء العلماء ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمفهوم مطابقة الكلام لمقتضى الحال أو المقام، حتى غدا السياق في كثير من التصورات البلاغية القديمة بمثابة البلاغة ذاتها، أو جوهرها الذي تتحدد به دلالة الخطاب.

2.2 السياق في الإصطلاح الحديث:

يُعدّ السياق في الدراسات اللسانية الحديثة محورًا أساسيًا في تحليل المعنى، وقد تبلور هذا المفهوم بشكل واضح ضمن إطار ما عُرف في مدرسة لندن بـ»المنهج السياقي» أو «المنهج الوظيفي»، وكان من أبرز رواده اللغوي الإنجليزي فيرث.

وقد أكد فيرث أن «لمعنى لا يتجلى إلا من خلال وضع الوحدة اللغوية في سياقات متعددة» **(مختار، أحمد عمر، 1988، ص. 68)**، وهو ما يعني أن دلالة الألفاظ لا تُفهم إلا عبر إدراجها في سياقات لغوية وتركيبية متنوعة، بما يسمح بكشف أبعادها الدلالية المختلفة. ولم يقتصر التحليل الغربي على البنية الصوتية أو الشكلية للكلمة، بل امتد ليشمل دراسة الدلالة في ضوء المواقف والملابسات التي تُستعمل فيها اللغة، بحيث لا ينفصل المعنى عن السياق التداولي الذي يُنتَج فيه.

ولتحليل السياق، يقترح فيرث ضرورة مراعاة مجموعة من العناصر، من أهمها:

- الخصائص المتعلقة بالمشاركين في الخطاب اللغوي، بما في ذلك خلفياتهم الثقافية والاجتماعية.
- طبيعة الأحداث اللغوية ذاتها وما يصاحبها من أنماط تعبيرية وتنظيمات خطابية.
- المعطيات المادية المرتبطة مباشرة بالفعل اللغوي.

- أثر الخطاب المنطوق في المتلقين، حيث قد تختلف الاستجابة من شخص إلى آخر تبعًا لاختلاف الخبرات والعادات والتقاليد (**يحيى، ص. 82–83**).

ومن اللغويين الغربيين الذين أسهموا في تطوير نظرية السياق أولمان، حيث قدّم تصورًا شاملًا يرى أن السياق ينبغي أن يشتمل على كل ما يرتبط بالكلمة من ظروف وملابسات، إضافة إلى العناصر اللغوية المصاحبة للمقام الذي تُستعمل فيه، لما لها من دور حاسم في تحديد المعنى (**أولمان، 1975، ص43**).

ويرى أولمان أن للكلمة معنى قد يبدو غامضًا خارج الإطار التركيبي، غير أن هذا الغموض يتلاشى داخل السياق، حيث تصبح الدلالة أكثر تحديدًا ودقة. ويؤكد في هذا الإطار أن «السياق وحده هو الذي يساعدنا على إدراك التبادل بين المعاني الموضوعية والمعاني العاطفية والانفعالية» (**أولمان، 1975، ص. 57**).

من ثمّ، يتضح أن السياق يؤدي دورًا محوريًا في تحديد دلالة اللفظ في اللغة العربية أيضًا، إذ لا يمكن للكلمة المفردة أن تؤدي معناها الكامل خارج سياقها. فالمعنى لا يتحدد إلا من خلال الاستعمال، وهو معنى متغير بتغير السياقات التي ترد فيها الكلمة، إذ قد تحمل اللفظة دلالات متعددة تختلف باختلاف المقام. لذلك فإن دراسة المعاني تقتضي تحليل مختلف السياقات والمواقف التي ترد فيها الألفاظ، لأن الاستعمال اللغوي هو الأساس في إنتاج المعنى وتشكيله.

ثانياً: أقسام السياق:

ينقسم السياق في الدراسات اللغوية إلى قسمين رئيسين هما: السياق اللغوي، والسياق الخارجي.

فالسياق اللغوي يتضمن السياق التركيبي، والسياق الصرفي، والسياق الصوتي...، بينما يتضمن السياق الخارجي السياق العاطفي، والسياق الثقافي، والسياق الاجتماعي...

وقد عُدّ هذا التقسيم عند بعض الدارسين تقسيمًا متكلفًا لا ضرورة له في التحليل اللغوي، إذ يمكن ردّ السياق إلى نوعين متكاملين لا ينفصلان: سياق اللغة وسياق الحال.

فالأول يرتبط بالبنية اللغوية المنطوقة، بينما يرتبط الثاني بالظروف والملابسات المحيطة بالفعل الكلامي. وتشمل هذه الملابسات ما يُسمّى عند (أمر) بالعناصر السياقية المختلفة، إذ لا يمكن فصل الانفعالات النفسية للمتكلم أو السامع، ولا العوامل الاجتماعية أو المستوى الثقافي

عن الموقف الكلامي. فالمجتمع وثقافته وأحداثه تشكّل البعد الثاني للمعنى خارج النص المنطوق (**حيدر، 2005، ص. 163**).

1. السياق اللغوي:

إن فكرة السياق تُعد استمرارًا لجهود الدرس اللغوي عند العرب، وله أهمية كبرى في تعيين دلالة الصيغة. فهو حصيلة استعمال الكلمات داخل نظام الجملة، في إطار يتجاوز دراسة المفردات والتراكيب بمعزل عن استعمالاتها، مما يمنحها معنى خاصًا محددًا. وبذلك يكون المعنى في إطار السياق مخالفًا للمعنى المعجمي، إذ إن هذا الأخير يتسم بالاحتمال أو الاشتراك اللفظي، في حين أن معنى الكلمات والتراكيب داخل السياق يتصف بالدقة والتحديد والوضوح، بعيدًا عن التعدد والاشتراك والتعميم (**عون، 2005، ص. 160**).

مثال ذلك قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٢٣﴾ ﴾ (**النحل: 123**).

قال الزمخشري: «في (ثم) ما فيها من تعظيم منزلة رسول الله ﷺ، وإحلاله محلاً رفيعًا، والإيذان بأن أشرف ما أوتيه خليل الله إبراهيم، وأجلّ النعم التي أنعم بها عليه، هو اتباع النبي ﷺ ملته، لما فيها من الدلالة على التباعد في المرتبة بين سائر النعم التي أثنى الله بها عليه».

وتدل «ثم» في أصل وضعها على التراخي الزمني بين المعطوف والمعطوف عليه، إلا أن الزمخشري قارب بين هذه الدلالة ودلالتها على التفاوت في المراتب، مع إمكانية الاحتفاظ بدلالتها الزمنية في السياق القرآني.

وعليه، فإن السياق هو الذي يحدد معنى الأداة؛ فقد يكون سياقًا خارجيًا يُفهم من المقام والمواقف التي يُقال فيها الكلام، أو سياقًا لغويًا يُستفاد من العناصر اللغوية المصاحبة للأداة.

وقد أشار النحاة واللغويون العرب إلى هذين النوعين بوصفهما قطبين متكاملين يفسر أحدهما الآخر، ولا يمكن الاستغناء عن أحدهما في فهم النص.

من ثمّ، فإن حروف المعاني ترتبط بالسياق ارتباطًا وثيقًا، إذ لا تحمل معنى مستقلًا بذاتها، بل تكتسب دلالتها من خلال اتساقها مع غيرها داخل تراكيب متعددة، كما تختلف دلالتها من سياق إلى آخر تبعًا للوظائف التي تؤديها داخل التركيب، مما يمنح اللغة طابعًا من التجدد والاستمرارية.

ومعلوم أن الحرف لا يُستفاد معناه إلا من خلال ما يتألف معه من كلمات، فهو لا يؤدي دلالة مستقلة، وهو ما جعله متعدد

المعاني تبعًا للسياق. وقد أولى علماء اللغة هذا الجانب عناية كبيرة، واستندوا في ذلك إلى النص القرآني لإبراز الدلالات الدقيقة والمعاني الخفية.

ولنأخذ على سبيل المثال حرف الجر «في»، إذ إن المتأمل في النص القرآني يسعى إلى فهم الدلالة المقصودة ضمن سياقها، فإذا عارضه ظاهر النص لجأ إلى التأويل. وقد ناقش الزمخشري في تفسير بعض الآيات قضايا تتعلق بتنزيه الله عن المكان والجهة، مما يبرز أهمية التأويل السياقي في فهم المعنى (**العثيمين، ص. 361**).

وكذلك حرف النفي «لا» النافية للجنس، والتي تعمل عمل «إن» عند استيفاء شروطها، إذ تفيد النفي القاطع للجنس، غير أنها قد تفقد عملها إذا اختل أحد الشروط. وقد استُعملت في ديوان "طيوب الغروب" لبولس طوق بأوجه متعددة، عاملة وغير عاملة؛ ففي قوله: "لا فضيلة خارج النعمة" جاءت عاملة مستوفية للشروط، فحققت نفيًا قاطعًا لوجود الفضيلة خارج النعمة. بينما جاءت غير عاملة في مواضع أخرى، لكنها احتفظت بدلالتها المعنوية في السياق.

كما وردت في قوله: «ومن القبر لا مفر» غير عاملة بسبب تقدم الخبر على الاسم، إلا أنها حملت دلالة حتمية الموت، بما يفتح أفقًا تأويليًا فلسفيًا لدى المتلقي.

وقد وظّف الشاعر محمود نون في ديوانه فاصلة لكل الأزمنة معظم حروف الربط توظيفًا دلاليًا متنوعًا، فجاء بعضها موافقًا للقواعد النحوية، وبعضها مكتسبًا دلالات جديدة من السياق، بما يخدم رؤيته الوجودية التي تقوم على التداخل بين البداية والنهاية.

وتُعد معاني الحروف مادة اصطلاحية تتشكل داخل السياق، حيث تُوجَّه دلالاتها وفق العلاقات اللغوية المحيطة بها، فتنتج شبكة دلالية قابلة للتحديد والتقعيد.

وتُعد ظاهرة الربط من أهم الظواهر اللغوية التي تقوم عليها صياغة الجملة، إذ تهدف إلى تنظيم عناصر الكلام وترتيبها بما يحقق التماسك النحوي والدلالي.

وينبثق عن ذلك مفهوم الترابط بوصفه نتيجة طبيعية لعملية الربط، حيث يحقق التكامل النصي، وتُعد أدوات الربط الوسائل الأساسية التي تصل بين مكونات السياق.

وقد أشار ابن السراج إلى أنواع الربط بالحرف، مبينًا وظائفه في ربط الاسم بالاسم، والفعل بالفعل، والجملة بالجملة، وغيرها (**ابن السراج، 2013، ص. 33**).

من هنا، فإن هذه الحروف تُعد من أهم العناصر التي تُبرز اتساق النص وانسجامه، وتوضح الكيفية التي يقوم عليها التماسك السياقي.

وتُظهر المعاجم أن لكل لفظ أصلًا معجميًا، إلا أنه يكتسب معاني متعددة داخل السياق، وقد يبتعد أحيانًا عن معناه الأصلي إلى درجة الانفصال.

ويرى محمد المبارك أن الحروف قد انتقلت من ألفاظ دلالية إلى أدوات وظيفية، مع بقاء صلة متفاوتة بأصولها **(المبارك، 1964، ص. 168–169)**.

2 .4.1.2. السياق الخارجي:

يُقصد بالسياق الخارجي ذلك الإطار غير اللغوي الذي يحيط بالفعل الكلامي ويؤثر في تشكيل معناه، ويشمل الظروف المقامية والاجتماعية والثقافية والنفسية التي يتم فيها التخاطب. فهو لا يعتمد على البنية اللغوية للنص، بل يستمد دلالته من عناصر خارجية مثل هوية المتكلم والمخاطَب، والمقام، والغاية التواصلية، والبيئة الاجتماعية والثقافية.

ويُعد هذا النوع من السياق مكملًا للسياق اللغوي، إذ لا يكتمل فهم المعنى إلا بتفاعلهما معًا. فالكلام لا يُفهم في حد ذاته فقط، بل في ضوء الظروف التي قيل فيها، وما يحيط به من ملابسات تؤثر في تأويله. لذلك فإن إهمال السياق الخارجي يؤدي إلى قراءة ناقصة أو غير دقيقة للمعنى.

وقد أشار الدرس اللساني الحديث إلى أن المعنى التداولي لا ينفصل عن السياق الاجتماعي والثقافي، إذ إن اختلاف المقامات يؤدي إلى اختلاف في تأويل المعنى حتى لو كانت البنية اللغوية واحدة، وهو ما يبرز أهمية هذا النوع من السياق في تحليل الخطاب.

ثالثاً: الحرف والسياق:

تحافظ الحروف على ما هو متعارف عليه من دلالات في سياقات متعددة، كما تكتسب في الوقت نفسه معانٍ جديدة تمنحها خصوصيتها، بما يضمن سلامة التركيب واتساق عناصره. ويقوم هذا الاتساق على مفهوم التعالق بين الأسماء والأفعال والحروف، وفق قواعد وضوابط تمنح الكلّ السياقي وحدة نصية تحفظ للعنصر اللغوي خصائصه ووظائفه، وتكسبه في الآن ذاته وظائف دلالية جديدة.

ولأدوات الربط دورٌ رئيس ومركزي في تماسك النصوص واتساقها، إذ تجعلها قابلة للاستمرارية والتأويل المفتوح. فلا وجود لبنية نصية متماسكة من دون روابط تعزز تماسكها، شأنها شأن الجملة التي لا تتحدد معالمها ولا تكتسب كينونتها إلا

بوجود روابط تمنح الأجزاء شكلاً متكاملاً ووظيفة واضحة، كما هو الحال في الدائرة الكهربائية التي لا تضيء من دون روابط تحدد مواضع القطبين السالب والموجب، فتتحقق عملية الإضاءة. وكذلك الجملة الخشبية التي تُصنع منها الخزائن والأبواب والأسرّة، إذ لا تكتسب وظيفتها ولا قيمتها الاستعمالية إلا بفضل روابط تمنحها الثبات والقوة، وتطيل من عمرها الوظيفي.

وتحتاج عملية الربط السياقي إلى حروف تُغيّر أحكام ما تدخل عليه، إذ تؤدي وظائف نحوية تتمثل في الرفع والنصب والجزم والجر، وهو ما أشار إليه المرادي بقوله: «الحرف يعمل أنواع الإعراب الأربعة، ولكن عمله الجر والجزم بطريق الأصالة، وعمله الرفع والنصب لشبهه بما يعملهما» **(المرادي، 1992، ص 28)**.

وحكم هذه الحروف هو البناء، ويعود سبب بنائها إلى الجمود والثبات اللذين يميزانها؛ إذ إن الإعراب، أي تغيّر أواخر الكلمات، يدل على تغيّر وظيفتها، ولما كانت الحروف ثابتة الوظيفة باعتبارها أدوات ربط فقط، لزم ثباتها على حالة واحدة **(الإنطاكي، ص 287)**.

على هذا الأساس، يمكن القول إن المفردة لا تُفهم إلا من خلال علاقتها السياقية مع غيرها من المفردات داخل التركيب، وليس من خلال بنيتها الذاتية أو معانيها المعجمية فحسب، بل من خلال شبكة العلاقات التي تُكوّن معناها داخل السياق.

رابعاً: الربط في المستوى الدلالي:

يُعدّ المستوى الدلالي من أهم مستويات اللغة؛ لأنه يمثّل الغاية من إنشاء النص، وتُعرَّف الدلالة بأنها العلم الذي يهتم بدراسة المعنى أو يتناول تحليل المعنى.

ولا بد من الإشارة إلى أن المستوى الدلالي يُعدّ عاملًا مكملًا لبقية المستويات اللغوية، كما أن العلاقة بين هذه المستويات علاقة تبادلية في اتجاهين؛ فعلم الأصوات يؤثر في دلالة الكلمات، ويظهر ذلك في ظاهرتي النبر والتنغيم، كما يسهم علم الصرف بدور كبير في تحديد دلالة الكلمات، إذ إن كل تغيير في البنية يقابله تغيير في المعنى، وكذلك الحال في الجانب النحوي، حيث إن كل تركيب يؤثر في المعنى ويعيد تشكيله؛ فتمييز الفاعل من المفعول يفضي إلى تحديد الدلالة وفق ترتيب معين.

وتتجلى فائدة الترابط والتماسك الدلالي كما يقول الزركشي: «في جعل أجزاء الكلام آخذًا بأعناق بعض فيقوى بذلك الارتباط ويصير التأليف حال البناء المحكم المتلائم الأجزاء» **(الزركشي، بدر الدين محمد، 1994، ص 517)**. غير

أن هذا الترابط في النصوص يحتاج إلى إطار علمي تنطلق قيمته من مبدأ التعالق، الذي تؤديه الروابط الحرفية التي لا يمكن فصلها عن البناء اللغوي، إذ تُعدّ بمثابة أداة ضبط له وعقدٍ واحد يصعب تفكيكه.

ويُعرّف التماسك الدلالي عند علماء النص بأنه يتم على مستوى البنية العميقة للنص، أي على مستوى التصورات والمفاهيم والعلاقات الرابطة بين عناصرها **(عمر مختار، أحمد، 1995، ص 63).**

وعليه، تتنوع وظائف الحروف بتنوع السياقات، وهو ما يتجلى بوضوح في ديوان «فاصلة لكل الأزمنة» للشاعر محمود نون.

الخاتمة:

يتضح من خلال هذا البحث أن السياق، بشقيه اللغوي والخارجي، يُعدّ الأساس الحاكم في تشكيل الدلالة وتوجيهها، ولا سيما في ما يتعلق بالروابط الحرفية في اللغة العربية. فهذه الروابط لا تمتلك دلالة مستقلة ثابتة، وإنما تستمد قيمتها المعنوية من موقعها داخل النسق اللغوي ومن الملابسات المقامية التي تُستعمل فيها، الأمر الذي يجعل المعنى ظاهرة متحركة تتبدل بتبدل السياقات وتنوعها.

كما أبان البحث أن أدوات الربط ليست عناصر ثانوية في بناء النص، بل هي مفاصل بنيوية تؤدي دورًا محوريًا في تحقيق الاتساق والانسجام النصي، من خلال تنظيم العلاقات بين الجمل وتحديد طبيعة الروابط الدلالية بينها، سواء أكانت سببية أم تعليلية أم تقابلية أم غير ذلك. وبذلك تغدو هذه الأدوات عنصرًا فاعلًا في إنتاج المعنى، لا مجرد وسائط شكلية في تركيب الجمل.

وعليه، فإن فهم الخطاب اللغوي فهماً دقيقًا يظل مرهونًا بإدراك طبيعة العلاقة التكاملية بين الحرف والسياق، إذ لا تتكشف الدلالة في صورتها الكاملة إلا عبر هذا التفاعل البنيوي–الدلالي الذي يجمع بين عناصر اللغة ومستوياتها المختلفة في نسق واحد متماسك. ويؤكد ذلك أن المعنى في اللغة العربية ليس معطًى جاهزًا، بل هو بناء يتشكل داخل السياق، ويتجدد بتجدده.

لائحة المراجع:

القرآن الكريم

1. ابن السراج، الأصول في النحو، بيروت، دار الرسالة، ط2، 1987م.
2. ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، دار الفكر، ط2، 1969م.
3. آلمان، ستفين، دور الكلمة في اللغة، القاهرة، مكتبة الشباب، 1975م.
4. الإنطاكي، المحيط في أصوات العربية، بيروت، دار الشرق، ط3، دون تاريخ.
5. الجرجاني، دلائل الإعجاز، بيروت، دار الكتب العلمية، د.ط، 2001م.
6. السيوطي، الانتباه والنظائر، حيدر آباد، مطبعة دار المعارف العثمانية، ط2، 1940م.
7. طوق، بولس، طيوب الغروب، بيروت، ط1، 2017م.
8. العثيمين، محمد صالح، القول المفيد في كتاب التوحيد، القاهرة، دار ابن الجوزي، د.ط، 2007م.
9. عمر، أحمد مختار، علم الدلالة، القاهرة، دار العروبة، ط5، 1995م.
10. القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، بيروت، دار الجبل، ط3، 1993م.
11. المبارك، فقه اللغة وخصائص العربية، بيروت، دار الفكر، ط2، 1964م.
12. منقور، عبد الجليل، علم الدلالة، دمشق، اتحاد كتاب العرب، 2001م.
13. نون، محمود، فاصلة لكل الأزمنة، صيدا، دار غوايات للنشر، ط1، 2017م.
14. يحيى، أحمد، الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، بيروت، مجلة الفكر، العدد 80.